مدير مرفأ بيروت : هذه تفاصيل باخرة الموت

وما لم تُجب عنه المصادر الأمنية الرفيعة أوضحته مصادر أخرى من داخل مرفأ بيروت لـ"العربية.نت" "بأن الباخرة موجودة في العنبر رقم 12 منذ العام 2014، وكان يوضع فيها أحياناً مواشٍ، وكنا نسأل عن سبب ذلك لكن من دون جواب".

"كما تحدّثت عن نوع من الغموض كان يُحيط العنبر رقم 12 ولم نكن نستطيع معرفة ما يجري في داخله".

من موزمبيق إلى بيروت

كذلك، أوضح رئيس مجلس إدارة مرفأ بيروت، حسن قريطم، لـ"العربية.نت" "أنه في العام 2014 وصلت إلى مرفأ بيروت باخرة آتية من الموزمبيق، ولم تكن وجهتها بيروت، إلا أنه وبسبب عطل تقني فيها اضطرت أن ترسو في مرفأ بيروت".

ولفت إلى "أنه بعد ذلك صدر قرار قضائي بالحجز على الباخرة وتفريغ حمولتها في العنبر رقم 12، لكن لم نكن علم بالمواد التي تحملها".

كما أوضح "أن الباخرة وبعد تفريغها من الحمولة وضعناها على سنسول في المرفأ وغرق جزء منها ولم نستطع بيعها في المزاد العلني".

إلا أن تصريحات قريطم لا تعفيه من المسؤولية القانونية والوظيفية، لاسيما أن كتابات لاحقة وجهت من قبل مدير عام الجمارك إلى قضاء العجلة تكشف أن العديد من المسؤولين كانوا على علم بخطورة باخرة الموت هذه.

لجنة تحقيق دولية

من جهته، دعا رئيس منظمة جوستيسيا الحقوقية المحامي الدكتور بول مرقص في حديث لـ"العربية.نت" إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية تحت الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة بقرار مجلس الأمن الذي سيجتمع في غضون يومين، أو أقله بعثة تقصي حقائق لأنه ثبت أن التحقيقات اللبنانية لا تسفر عن شيء في قضايا كبرى وخاضعة للتسييس".

وحمّل المرجع القانوني المسؤولية المشتركة بدرجات متفاوتة على كل من رؤساء الحكومات والوزراء المتعاقبين المختصين والمديرين المدنيين والأمنيين المشرفين على المرفأ وحتى احتمالياً القضاة المتعاقبين على الملف في حال ثبوت تقصيرهم".

إلى ذلك، استغرب مرقص ترك الأمر في يد قضاء العجلة تحديداً، فيما الأمر يتعلق بمصلحة الدولة العليا والسلامة العامة والأمن العام، متوقفا على السواء عند ضرورة مراجعة خطة طوارئ الحوادث في البلاد. أما الحل في السياسة فهو على الأقل باستقالة الوزراء والمديرين المعنيين فورا وتلقائياً".

إهراءات القمح تدمّرت

والى جانب الأضرار الكبيرة التي خلّفها انفجار مرفأ بيروت الذي لن يكون قادراً على استقبال البواخر وتفريغها، دُمّرت إهراءات القمح بالكامل ما يضع الأمن الغذائي للبنانيين في خطر.

كما أكد المدير العام السابق لإهراءات القمح في مرفأ بيروت موسى خوري لـ"العربية.نت" "أن نحو 50 ألف طن من القمح أن الوضع كارثي وحجم الانفجار لا يسمح بالاستفادة من "والذرة والأعلاف المُخزّنة في الإهراءات دُمّرت بالكامل". وأوضح كميات القمح المتبقّية، لأنها تعرّضت لسموم انبعاثات الانفجار".

إلى ذلك، لفت إلى "أن ما تبقى من مخزون للقمح لدى المطاحن لا يكفي لأكثر من شهر ونصف، ومن هنا ضرورة وضع خطة استثنائية للبحث في وضع مخزون القمح"".

يشار إلى أن إهراءات القمح تتّسع لنحو 120 ألف طن، إلا أنها في الفترة الأخيرة لم تكن تُخزّن هذه الكمية بسبب تهافت أصحاب المطاحن على سحبها بسبب الأزمة الاقتصادية وتراجع سعر صرف الليرة أمام الدولار.

https://www.al-khaleeg.com/310285.html